المحور الأول:
الإرشادات التوجيهية حول النفايات الخطرة والضارة

من اعداد : الأستاذة/ د.دحدوح فاطيمة

المقدمة:

يشهد العالم تطورات سريعة في مختلف المجالات، خاصة الاقتصادية، والتي تحمل إيجابيات وسلبيات. رغم التقدم الاقتصادي، برزت تحديات مثل الزيادة السكانية وطغيان لمصالح الاقتصادية على الاعتبارات البيئية، مما أدى إلى تفاقم مشكلة النفايات، خاصة مع انتشار الأجهزة الإلكترونية التي تتحول بسرعة إلى نفايات خطرة. أصبحت هذه الظاهرة مصدر قلق للمهتمين بالبيئة، مما دفع المشرعين في دول العالم، بما فيها الجزائر، إلى وضع استراتيجيات وقوانين لتنظيم التخلص من النفايات وإعادة تدويرها. كما أولت الاتفاقيات الدولية اهتمامًا كبيرًا لهذه القضية من خلال عقد اجتماعات للحد من هذه المشكلة التي تهدد البيئة والمجتمعات.

تشكل النفايات الخطرة تحدياً بيئياً وصحياً فريداً بسبب خصائصها الفريدة التي تجعلها أكثر خطورة. تتعدد مصادرها لتشمل المنشآت الصناعية (مخلفات كيميائية سامة)، المؤسسات الطبية (نفايات معدية وخطرة)، المنازل (مخلفات كيميائية)، والمخلفات الزراعية (مبيدات وكيماويات ضارة). هذا التنوع في المصادر يزيد من تعقيد إدارة هذه النفايات التي تشكل تهديداً مباشراً للبيئة والصحة العامة.

الأهداف:

تهدف دراسة النفايات إلى فهم طبيعتها وأهميتها البيئية والاقتصادية من خلال:

- ✓ الحفاظ على البيئة: التخلص السليم من النفايات يساعد في تجنب تلوث المياه والحد من انتشار الأمراض.
- ❖ الاستدامة البيئية:
- ✓ تقليل استهلاك الموارد الطبيعية.
- ✓ خفض استهلاك الطاقة في الصناعات.
- ❖ الفوائد الاجتماعية والاقتصادية:
- ✓ خلق فرص عمل جديدة.
- ✓ تحسين المظهر الجمالي للبيئة المحيطة.
- ✓ تسيير النفايات الخطرة والتخلص منها: من خلال فهم الآثار الضارة للنفايات على صحة الإنسان والبيئة.

المحاضرة رقم (01): مقاربة نظرية لمفهوم وأهمية دراسة النفايات الحضرية بصفة عامة والخطرة الضارة بصفة خاصة.

تذكير حول النفايات الحضرية عموماً:

1. مفهوم النفايات:

يتميز مفهوم النفايات بتعدد التعريفات وصعوبة التوحيد في الفقه والتشريعات. يعرفها بعض الفقهاء كمواد فقدت قيمتها الاستخدامية، مع إمكانية إعادة استخدام مكوناتها. بينما يعتبرها آخرون مواد يتم أو يُزمع التخلص منها وفقاً للأحكام القانونية الوطنية.

تُعرف النفايات أيضاً بأنها المواد التي فقدت قيمتها الاقتصادية والعملية للمستخدم، وتتميز بعدم إمكانية الاستعمال الاقتصادي أو الاسترداد.

تختلف مفاهيم النفايات في التشريعات الوطنية بين معيار موضوعي مادي يركز على الخصائص الفيزيائية، ومعيار قانوني يستند إلى الأحكام التنظيمية.

وفقاً لاتفاقية بازل، النفايات هي "مواد أو أشياء يتم التخلص منها أو يُخطط للتخلص منها وفقًا للأحكام القانونية الوطنية". بينما يعرفها البنك العالمي بأنها "الشيء الذي فقد قيمته الاستخدامية"، مع إمكانية إعادة التدوير.

المفهوم البيئي للنفايات: تشكل النفايات خطراً بيئياً يبدأ من لحظة نشوء العلاقة بينها وبين المحيط، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة نتيجة عمليات المعالجة.

المفهوم الاقتصادي للنفايات: تعرف النفايات كمادة أو شيء فاقد القيمة الاقتصادية، مع إمكانية وجود نفايات قابلة للتدوير تمتلك قيمة اقتصادية محدودة.

المفهوم القانوني للنفايات: يتركز الدور القانوني في تنظيم معالجة النفايات، ومنع الطرح العشوائي في البيئة، ومنع إعادة البيع للتهرب من الالتزامات القانونية.

عرّف المشرع الجزائري النفايات في القانون رقم 01-19 بأنها "كل البقايا الناتجة عن عملية الإنتاج أو التحويل أو الاستهلاك، وبصفة أعم كل مادة أو منتوج وكل منقول يقوم المالك أو الحائز بالتخلص منه أو قصد التخلص منه".

كما عُرّفت النفايات خلال الحوار الوطني حول البيئة بأنها "الفضالة التي يتخلى عنها صاحبها لعدم صلاحيتها للاستعمال"، مع تحديد معيار كمي يقدر بـ 0.5 كيلوغرام للساكن يومياً.

تصنيف النفايات الحضرية:

تنقسم النفايات الحضرية إلى ثلاثة أصناف رئيسية:

النفايات الحضرية السائلة:

تشمل المياه العادمة والسوائل الملوثة التي تؤثر على النظام البيئي.

النفايات الحضرية الهوائية:

تشمل الغازات والانبعاثات الضارة المنبعثة من المصانع والمركبات.

النفايات الحضرية الصلبة:

تشمل المخلفات المنزلية والتجارية والصناعية الملموسة.

النفايات الحضرية الصلبة: تشمل بقايا الأطعمة، الأوراق، العلب المعدنية والبلاستيكية، الجرائد، المخلفات المنزلية، نفايات المكاتب، نفايات الشوارع، مخلفات الهدم والبناء، وغيرها.

معايير تصنيف النفايات:

يتم تصنيف النفايات وفقًا لمعايير متعددة تشمل المصدر، سلوك النفايات، طرق المعالجة، وطبيعة النفايات.

جدول رقم (01) يلخص تصنيفات النفايات الحضرية حسب المصدر، السلوك، طرق المعالجة، وطبيعة النفايات.

المعيار	حسب طبيعة النفايات	حسب طرق المعالجة	حسب سلوك النفايات	حسب المصدر
نوع النفايات	صلبة/سائلة /غازية	هامدة /منزلية خاصة/خطيرة	هامدة / سامة قابلة للتخمر	صناعية / نووية حضرية/ إشعاعية

التصنيف القانوني للنفايات:

يتناول القانون الجزائري رقم 01-19 تسيير النفايات بشكل شامل، حيث يميز بين النفايات المنزلية والصناعية، ويقدم تصنيفًا دقيقًا يراعي المعايير البيئية والاقتصادية.

استحدث القانون الخطة الوطنية لتسيير النفايات الخاصة (خ.و.ت.ن.خ)، والتي تهدف إلى معالجة النفايات الخاصة على مستوى كل ولاية.

أكمل المرسوم التنفيذي رقم 06-104 هذا الإطار بتحديد قائمة النفايات الخاصة والخطرة.

مدخل إلى النفايات الخطرة والضارة:

النفايات الخطرة والضارة:

عرّف المشرع الجزائري النفايات الخاصة الخطرة في القانون رقم 19-01 بأنها "كل النفايات الخاصة التي بفعل مكوناتها وخاصية المواد السامة التي تحتويها يحتمل أن تضر بالصحة العمومية و/ أو البيئة".

تتميز النفايات الخاصة الخطرة باحتوائها على مواد سامة ومكونات ضارة تشكل تهديداً كبيراً للبيئة والصحة العامة.

النفايات الخطرة والضارة:

تندرج السياسة الوطنية لتسيير النفايات في الجزائر ضمن إطار التنمية المستدامة وحماية البيئة، حيث تم تأسيس هذا النظام من خلال قانون 19-01 وقانون 03-10.

تم وضع خطة وطنية للتسيير المتكامل للنفايات تمتد من 2014 إلى 2023، تهدف إلى التحكم في كميات النفايات وتقليل آثارها على الصحة العامة والبيئة.

صنف القانون نفايات النشاطات العلاجية ضمن النفايات الخاصة، وتم تحديد قائمة هذه النفايات بموجب المرسوم التنفيذي 06-104.

النتيجة:

النفايات الخطرة هي مواد ومخلفات تحمل خصائص ضارة الانسان بصفة خاصة والنظام البيئي بصفة أعم حيث تتميز بعدة سمات وخصائص تجعلها خطيرة وفتاكة وتحمل العديد من الاثار السلبية والمدمرة وخصائص تجعلها مضرة. الأمر الذي يدفعنا بالضرورة الي التخلص منها بطرق صحية وبعناية.